

أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

حارث عدنان محمد حمزة

أ.م.د.منعم احمد خضير

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

(Harethhareth55@gmail.com)

المستخلص :

يهدف البحث إلى بيان أهمية ودور السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي مع قياس و تحليل هذا الأثر في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

وقد توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين والرقم القياسي للأسعار وكلاً من عرض النقد و الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت العلاقة عكسية وغير معنوية بين الرقم القياسي للأسعار وسعر الفائدة والعلاقة عكسية ومعنوية سعر الصرف ، وأظهرت نتائج التحليل القياسي أن زيادة عرض النقد بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (46.28) وحدة ، وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٤٩,٣٠٧) وحدة ،العلاقة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فقد كانت غير معنوية بحسب اختبار (t) إذا كانت قيمة (sig) وهي أكبر من (0.05) ،أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٠,٢٤٠) وحدة .

واقترح البحث: بضرورة استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل مواز وبأقل المخاطر في الاستقرار النقدي لخدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي ، وان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية إلى جانب السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضرورة إيجاد بديل عن سياسة ربط سعر صرف الدينار مع الدولار التي تستعمل الآن عاملاً للاستقرار الأساسي للسياسة النقدية ودعامة أساسية للاستقرار المصرفي وضرورة استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل يحقق الاستقرار النقدي ولتشجيع عناصر الطلب الكلي على السلع و الخدمات وتحفيز المصارف الأهلية في التوجه نحو السوق المحلية ودعم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

The role of monetary policy in achieving economic stability in Iraq for the period (2005-2015)

Abstract :

The research aims to demonstrate the importance and role of monetary policy and its impact on economic stability with the measurement and analysis of this impact in Iraq for the duration (2005-2015).

The research found that there was a direct and moral correlation between the price index and both the cash supply and the gross domestic product (GDP) while inverse and intangible relationship between the price index and the interest rate and the inverse and moral relation of the exchange rate, the results of the standard analysis showed that the increase displaying cash in one unit with the other factors constant will contribute to increasing the consumer price index by the amount (46.28) alone and to increase gross domestic product (GDP) in one unit, with other factors consistent, will contribute to the increase in the consumer price Index (49.307). Unit, the relationship between the interest rate and the consumer price index, was intangible according to the T test if the SIG value was greater from (0.05), the exchange rate increase by one unit, while other factors are stable, will contribute to a depreciation of the consumer price index by 0.24 0) alone.

The research suggested: that monetary policy instruments should be used in parallel with the least risk to monetary stability to serve the objectives of economic stability, and that the Iraqi economy suffers from structural imbalances and this requires the need to operation alize the role of monetary policy alongside economic policies in order to achieve Economic stability and the need to find an alternative to the policy of linking the dinar exchange rate with the dollar, which is now being used as a factor for the fundamental stability of monetary policy and an essential pillar of bank stability and the need to use monetary policy instruments in a way that is monetary stability and to encourage the elements of aggregate demand for Goods and services and stimulation of community-based banks to move towards the local market and support monetary policy in economic stabilization

المقدمة :

تُعد السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تركز عليها الدولة في تحقيق الأهداف المختلفة ، مما جعلها تتيح المجال الكبير لإجراء الكثير من البحوث والدراسات ، وتتعرض دائما للإضافات والتطوير من قبل المختصين الاقتصاديين على اختلاف نظرياتهم ومذاهبهم من خلال حدوث الأزمات النقدية وعدم الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي شهده العالم

وخاصة في الآونة الأخيرة، والسياسة النقدية تضع بصمتها وتمارس عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وكمية أو حجم الائتمان بأجراء وإحداث تغيرات عليه بما يتلائم والظروف الاقتصادية لغرض امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم ووضخ السيولة في حالات الانكماش والكساد وحقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، الأمر الذي جعلها تمثل جزءاً أساسياً من أجزاء السياسة الاقتصادية ويرتكز الهدف المباشر للسياسة المعنية على سيولة المصرف أو الجهاز المصرفي، بحكم أثرها في توفير الائتمان أو تقليصه، والذي يؤدي إلى التأثير في عرض النقد، لكون نمو السيولة ذو ارتباط قوي بالتغير في الدخل والأسعار والإنتاج والعمالة لذا يهتم البنك المركزي دائماً وبشكل مستمر بكمية السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية، والذي بمكانة التأثير فيها من خلال عملياته في شراء الأوراق المالية وبيعها، إضافة إلى الاحتياطي الإلزامي.

السياسة النقدية تعتبر جزءاً مهماً من السياسات الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً وفعالاً في تنظيم عرض النقود والائتمان المصرفي، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية إذ تحقق أهداف معنوية محددة وفق أولويات تحددها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، فأحياناً للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار القائد تسعى إليه كاستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها كافة اقتصاديات العالم بما للتضخم من آثار سلبية تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي، لذا فإن التحدي الذي واجهته السلطات النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو تضخم جامح؛ إذن لابد لها من السيطرة عليه من خلال رسم سياسات نقدية مستقلة عن أي قرار سياسي وضرورة أن تكون للسلطات النقدية المرونة والحرية لاستخدام أدواتها المختلفة لمحاربة التضخم الجامح.

أولاً: مشكلة البحث: واجهت السياسة النقدية في العراق في المرحلة الراهنة تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالتنمية على نحو متسارع وإحداث تحسن جوهري في مستوى المعيشة، ولا سيما في ظل الوضع الأمني غير المستقر وضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية الذي أثر بشكل كبير على سرعة وفعالية الأدوات المستعملة والإجراءات التي تم اتخاذها،

الأمر الذي يثير تساؤلاً: ما هي العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي ؟ وهل هناك تأثير لهذه السياسة في الاستقرار في العراق وكم هو تأثيره؟

ثانياً:فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية أثر على الاستقرار الاقتصادي في العراق

ثالثاً:هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية ودور السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي مع قياس وتحليل هذا الأثر في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

رابعاً:أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في بيان دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام وتحسين النشاط الاقتصادي وبالتالي إحداث الاستقرار الاقتصادي في العراق.

خامساً:منهجية البحث: يستخدم البحث الأسلوب الوصفي في عرض الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي كما يستخدم الأسلوب القياسي في قياس أثر السياسة النقدية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي في العراق

سادساً: حدود البحث :

- تتضمن حدود البحث الزمنية المدة (2005-2015) .

- تتضمن حدود البحث العراق مكانياً .

سابعاً: هيكلية البحث : تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة وهي كالآتي :

المبحث الأول : وتضمن الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني : وتضمن تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: وتضمن قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في

العراق للمدة (2005 - 2015)

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

أولاً : مفهوم السياسة النقدية:

هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والبنوك المركزية هي المسؤولة عن السياسة النقدية من حيث آلية العمل وتنظيم حجم الائتمان وتنظيم سوق النقد بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، المتمثلة باستخدام الكامل والمحافظة على وضع موات لميزان المدفوعات، وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم (داود، 2013: 349).

ويعرفها (George pariente): بأنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد أحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (بوخاري، 2010: 59). ويعرفها بول سام ويلسون: بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان ، وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، وبهذا يمكن القول بأنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تهتم بشؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة (ويلسون، 2006: 803).

وتعرف أيضاً: ما هي إلا واحدة من السياسات الاقتصادية التي تسعى البلدان من خلالها أو بواسطتها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية واجتماعية (هرموش - درويش، 2008: 11).

وتعرف أيضاً: من وجهة نظر أخرى بأنة مجموعة الوسائل التي تستخدمها وتطبقها وتعمل بها السلطات النقدية المهيمنة والمسيطرة على شؤون الائتمانية والنقدية ، وهذا السيطرة أو الهيمنة تتم بأحداث تأثيرات في كمية النقود وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة (عبد الله ، 1999 : 207) والهدف من هذا التأثير أما حقن الاقتصاد بتيار جديد أو سحب وامتناص السيولة الفائضة أو كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (Wrightsmann ,1983 :274).

ثانياً: واقع السياسة النقدية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

وفي إطار المتغيرات الاقتصادية التي مرَّ بها العراق والاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ وصدر قانون البنك المركزي المرقم ٥٦ لسنة (٢٠٠٤) الذي حل بديلاً لقانون البنك المركزي العراقي القديم المرقم (٦٤) لسنة (١٩٧٦)، أخذ البنك المركزي بزمام الأمور وتولى مجلس إدارة المصرف المركزي العراقي إصدار التعليمات والتوجيهات وحدد الآليات والتوجيهات والتعليمات للسياسة النقدية في العراق لغرض الوصول إلى الأهداف المركزية الأساسية ، ومنها رفع القوة الشرائية للدينار العراقي ورفع قيمته والمحافظة على توازنه مقابل العملات الأجنبية ولاسيما مقابل الدولار الأمريكي ، وكذلك من الأهداف الأساسية تخفيض معدلات التضخم فضلاً عن تكوين احتياطي أجنبي وإدارته كونه المسؤول عن إصدار العملة ، والحفاظ على قيمتها في داخل العراق وخارجه (النصيري ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٢٠١٥). ويهدف البنك المركزي إلى المحافظة على قيمة الدينار العراقي واستقراره وفقاً لما ورد في قانونه المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)، والحفاظ على نظام نقدي مستقر تنافسي يستند إلى السوق ويقوم بتحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والرفاهية وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق ، ويُعدُّ ذلك حداً فاصلاً في الإطار التنظيمي القانوني للنظام المالي الذي يعمل بموجبة البنك المركزي العراقي، و تنص المادة (٢٦)/القسم الرابع /الامر ٥٦/٢٠٠٤) بأنه لا يسمح للبنك المركزي تقديم الائتمان المباشر أو غير المباشر للحكومة أو أي مؤسسة عامة عدا ما يقدم للسيولة البنوك التجارية الحكومية على عكس القانون القديم لسنة (١٩٧٦) المرقم (٦٤) ، وكذلك إلغاء الائتمان الإلزامي ، وإنشاء محكمة للخدمات المالية للنظر في القرارات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي العراقي ، والسماح بالتحويل الخارجي وإلغاء كافة القيود والرقابة على التحويل الخارجي التي كان ينص عليها القانون السابق بشرط عدم خرق قانون مكافحة غسيل الأموال (المرقم ٩٣/ لسنة ٢٠٠٤) ، ونتيجة لتغيير أهداف البنك المركزي طبقاً لقانون (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) تم تغيير في استعمال أدوات السياسة النقدية في العراق وبدء هناك توجه واضح في استعمال الأدوات الكمية كوظائف نقدية للبنك المركزي العراقي، اعتماد معايير دولية وتطبيقها من خلال قيام البنك المركزي العراقي بأعداد كشوفات وتقارير تقييم الوضع المالي في العراق ، وتشريع قانون مكافحة غسيل الأموال (رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤) ولأول مرّة في العراق وهو لحماية المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة كعامل أساسي في

تعاملاتها المالية على الصعيد المحلي والدولي ، ولاسيما مع تزايد الانفتاح الخارجي والتقدم السريع في عمليات التحويل لرؤوس الأموال (الجبوري ،٢٠١٠: ١٤٠)

ثالثاً. أدوات السياسة النقدية في العراق :

إن من أهم الجوانب التي يسعى إليه المسؤولون وتشغل محور اهتمامهم عن تنفيذ السياسة النقدية في إي دولة هو التأكد من فعالية أدوات السياسة النقدية والتي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها من قبل الحكومات بما في ذلك تحقيق درجة معينة من الاستقرار الاقتصادي(فهيم ،2006: 7)

ولأدوات السياسة النقدية مجموعتان ،أدوات عامة تقليدية ،والأدوات الكمية والأدوات النوعية (اختيارية) تحقق أهدافا بذاتها،وتتمثل الأدوات العامة بعمليات السوق المفتوحة ، وسعر إعادة الخصم ،والاحتياطات القانونية، وتؤثر هذا الأدوات على حجم الائتمان الكلي للجهاز المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على القاعدة النقدية ،هذا فيما يخص عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم،أما التغير في الاحتياطي القانوني فيؤثر على هيكل والمستوى المتوقع للودائع المصرفية والائتمان المصرفي والنقد،ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية وتبقى جملة الاحتياطات كما هي(سجل ،1987: 250) . وأما أدوات الأدوات الاختيارية فتستهدف الرقابة على نطاق سوق رأس المال،وعلى أنواع الائتمان الاستهلاكي وغيره من أنواع الائتمان ،وهذا الأدوات صيغت لتخصيص الائتمان،ولنلق أولاً الضوء على الأدوات التقليدية.

١. عمليات السوق المفتوحة :

تعد عمليات السوق المفتوحة أداة حيوية ومهمة من أدوات البنك المركزي في محاولة منه للسيطرة على السيولة النقدية ومن ثم السيطرة على مستوى الأسعار العام، وترتبط فعالية هذه الأداة بتطور السوق المالية ولا تكون فعالة في الدول النامية بسبب تخلف أسواقها، ويقوم البنك المركزي العراقي بوساطة هذه الأداة بالدخول إلى السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والنقدية، ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة كالآتي:

أ- مزادات العملة الأجنبية :

نظراً للظروف التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وما ترتب عليها من مجموعة من التحديات والتداعيات ومن أبرزها الإصدار النقدي المفرط والذي كان سبباً في انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وجدت السلطات النقدية المختصة نفسها في مدة من الزمن بأنها ينبغي عليها أن تبذل قصارى جهدها في الحد والتقليل من الإصدار النقدي المفرط، والسيطرة على الكميات النقدية الضخمة بما يتناسب ونمو الناتج المحلي الإجمالي بعد أن استقلت السياسة النقدية استقلالاً شبه تام إن لم يكن تاماً، وكانت مزادات بيع وشراء العملة الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي أول أداة تم العمل بها وتطبيقها من البنك المركزي بتاريخ ٤-١٠-٢٠١٣، ولأزال العمل بها مستمراً بهدف الحد من الإصدار النقدي المفرط والسيطرة على حجم السيولة من خلال ضبط القاعدة النقدية والسيطرة عليها وساهمت هذه الأداة المستعملة من قبل البنك المركزي في تحقيق الآتي:

- استقرار سوق الصرف للدينار العراقي أي تحسين سعر الصرف للدينار العراقي أمام العملات الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي في أسواق الصرف إذ كان لكل دولار واحد (٣٠٠٠) دينار عراقي في أوقات حرب ٢٠٠٣، ونجحت هذه الأداة في تقليل ذلك وأصبح لكل دولار واحد (١٥٠٠) دينار عراقي.

- انخفاض عرض النقد والسيطرة على معدلات التضخم، وعلى الرغم من هذه التحسينات ساعد المزاد على إضعاف عمل السياسة النقدية بصورة متزامنة؛ لكونه يشجع الإحلال النقدي وكذلك دولة الاقتصاد، وما زالت هذه المزادات مستمرة ولها القدرة على خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي إذا وصل إلى (١٢٥٠) دينار عراقي مقابل دولار واحد أمريكي (أشمري، ٢٠٠٨: ١١٠).

ب. مزادات سندات وحوالات البنك المركزي العراقي :

يسعى البنك المركزي إلى التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدية وذلك من خلال الإدارة السليمة للسيولة ومن خلال أداة مزادات حوالات الخزينة للأوراق المالية الحكومية المتمثلة بحوالات الخزينة أو السندات شراء وبيعاً (وزارة المالية، ٢٠٠٤، تعليمات رقم واحد).

٢. الاحتياطي الإلزامي (القانوني):

إنَّ ما تسعى إليه السياسة النقدية هو السيطرة على السيولة في الأمد القصير لكونها تعد بوصلة التدابير للسياسة الاستقرارية، وأنَّ هدف خفض معدل التضخم في الأمد القصير أو المتوسط يوجب سيطرة مالية على متطلبات السيولة ، وأنَّ أدنى ما يمكن استعماله للسيطرة في ظروف مثل الاقتصاد العراقي هو الاحتياطي القانوني، وتعد هذه الوسيلة من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ويستعملها البنك المركزي للسيطرة على مناسيب السيولة وحفظ ودائع الجمهور من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ومن ثَمَّ ينعكس على مستوى التضخم، فالتعليمات السابقة كانت تفرض متطلبات عديدة على ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي، وعلى النقد في الخزينة فقد كانت نسبة الودائع الجارية (٢٠ %) و ودائع التوفير (٥ %) و ودائع الثابتة (٢ %) (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠: ٤١).

٣. سعر إعادة الخصم:

إنَّ عدم تطور السوق النقدية في العراق هو السبب وراء عدم الاعتماد عليها في إعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، وبالتالي فإنَّ البنك المركزي في عمله سوف يؤكد على أسعار الفائدة العائدة بين المصارف، وذلك من خلال تحديد سعر فائدة تأشيري يطلق عليه سعر البنك ، ويمثل واحدة من وسائل السياسة النقدية، ولإعداد سياسة جديدة قام البنك بعمل في (٢٠٠٤/٣/١) بإعطاء المصارف الحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة فيما بينها في السوق على وفق أي سعر محدد ومتفق عليه من المصارف ، وهذا الإجراء من البنك قد أسهم في تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والائتمان، ويبقى سعر البنك سعراً تأشيرياً يتم بواسطته تحديد الأسعار في الأسواق الثانوية والأولية ، وأسعار الفائدة على القروض التي يتم منحها عن طريق ما يسمى بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض ، والسياسة النقدية للبنك المركزي ستعمل على تحقيق الاستقرار، عن طريق الإبقاء على السيولة المصرفية بمستويات تتناسب مع سعر البنك (الجبوري، ٢٠١٠: ١٥٥).

ثانياً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هو مجموعة من الوسائل والإجراءات والآليات التي تزيد من فعالية السياستين النقدية والمالية ودفع عجلة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج (fisher,1998 :404).

وبمفهوم آخر مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحسين أسعار الفائدة وتخفيض معدلات التضخم باتجاه حالة التوازن (فرح ، 2008 : 24).

أو هو مجموعة الآليات والوسائل والأدوات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستوى بطالة مقبول وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو ايجابية للناتج المحلي الإجمالي أي إيجاد حالة من التوازن المستقر الديناميكي في الاقتصاد (الشكري، 2002:65).

من خلال ما تقدم نستنتج تعريف شامل للاستقرار: بيئة اقتصادية خالية من التغيرات والتذبذبات في متغيرات الاقتصاد الكلي أو التقلب المتطرف في هذا المتغيرات ، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدلات ثابتة ومستقرة للتضخم يعد الاقتصاد مستقرا اقتصاديا، ومن جهة أخرى الركود المتغلب ودورات الأعمال القصيرة زمنياً والموازنة الغير مستدامة بالنسبة للمدفوعات تؤدي إلى صعود حاد أو هبوط حاد في الموازنة المالية وتضخم عال وتقلبات في أجمالي سعر الصرف الأجنبي كلها أشارات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حالات عدم التأكد وانخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي وانعدام الرفاهية الاجتماعية

ثالثاً: . مؤشرات الاستقرار الاقتصادي :

هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عن الاستقرار الاقتصادي، ومن هذه المؤشرات الرقم القياسي للأسعار و النمو الاقتصادي والبطالة و ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وسعر الفائدة كلها مؤشرات يدل استقرارها على وجود استقرار اقتصادي في بلد ما وبالعكس وكلها مرتبطة بالسياسة النقدية للبلد، وبالتالي تقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات نقدية وأخرى حقيقية سنتناول هذه المؤشرات وعلاقتها بالسياسة النقدية (المغربي، 2011 : 332).

١. **المؤشرات النقدية:** وهي استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف واستقرار أسعار الفائدة والأنفاق العام وسنتناول كل مؤشر وعلاقته بسياسة النقدية.

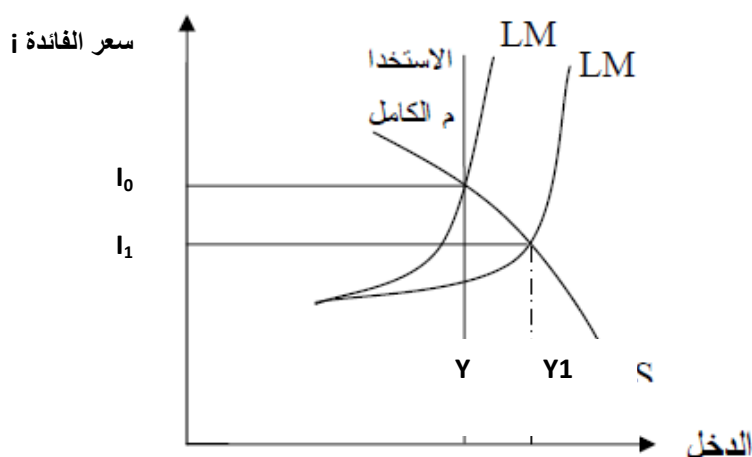
أ. السياسة النقدية و المستوى العام للأسعار :

إن زيادة كمية النقود ضمن شروط معينة تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي الحقيقي عن طريق تخفيض معدل الفائدة ، وذلك هو مضمون السياسة النقدية إلا إن الاستمرار في الإصدار النقدي قد يسبب

ارتفاعاً في الأسعار ولا تحمد عقباها إن لم تستطع السلطات من إحكام السيطرة عليها ، وهناك حالتين :

- الحالة الأولى : الاقتصاد في الاستخدام الكامل :

لنفرض إن تقاطع المنحنيين ISO و LMO يحدد دخل التوازن Y الذي يقابل استخدام الكامل لليد العاملة ومعدل الفائدة i_0 كما هو في الشكل الأتي :

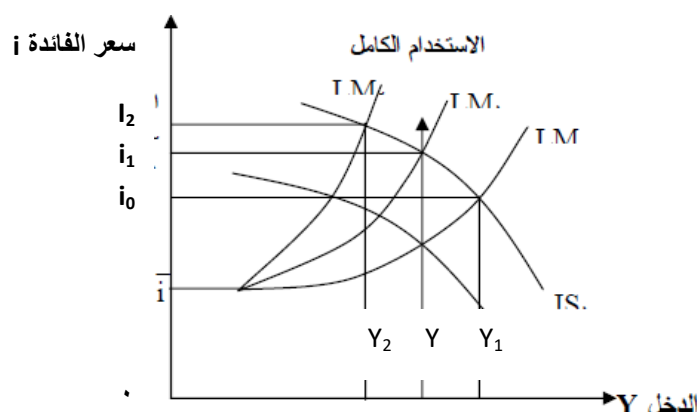


الشكل (١) الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل

إذا لجئت السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود ،فإن المنحني LM_0 ينتقل إلى جهة اليمين إلى الوضع LM_1 الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة إلى المستوى i_1 ، وهذا الانخفاض في معدل الفائدة يفعّل الاستثمار ويؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، والتوازن يتطلب تحقيق الناتج الحقيقي Y_1 ، وبما أن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام الكامل عند الناتج Y فأنه يوجد فائض في الطلب الكلي يساوي $(Y_1 - Y)$ ، وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار وتتنخفض القيمة الحقيقية لعرض النقود، وهذا يعني بأن مخزونات النقود تصبح غير كافية لتأمين نفس الحجم الحقيقي من المعاملات كالسابق ، ويضطر أصحاب الأوراق المالية بالتالي إلى بيع بعض موجودات محفظتهم من أجل دعم مخزونات المعاملات ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الأوراق المالية ومن ثم ارتفاع في معدلات الفائدة وهذا الارتفاع في معدل الفائدة يخفض الاستثمار ، ويسهم في إعادة امتصاص الفائض في الطلب الكلي ، والتوازن بدوره يتحقق عند اختفاء هذا الفائض ، أي عند تقاطع المنحنيين IS , Im في نقطة تقابل داخل الاستعمال الكامل Y

وهذا يتطلب انتقال المنحنى lm نحو اليسار ، من الوضع lm_1 إلى الوضع lm_0 ، وبذلك يعود معدل الفائدة إلى المستوى i_0 (كنعان ، ٢٠١٢ : ٢٩٠-٢٩١).

- الحالة الثانية : حالة فائض الطلب في سوق السلع والخدمات : تعزى هذه الحالة إما إلى زيادة الميل الحدي للاستثمار لدى المستحدثين ، أو إلى انخفاض الميل الحدي للادخار لدى المستهلكين ، بينما يبقى عرض النقود ثابتاً ، وكما في الشكل البياني الآتي:



الشكل رقم (٢) حالة فائض الطلب في سوق السلع والخدمات

بانتقال المنحنى IS إلى اليمين ، من الوضع IS_0 إلى IS_1 ، وبما إن دخل الاستعمال الكامل يساوي Y فأنه يوجد فائض في الطلب ممثلاً بالمسافة $(Y_1 - Y)$ وتظهر هنا عملية التضخم بالطلب ، وفي هذه الحالة تستطيع السلطات النقدية بتقليص عرض النقود ، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المنحنى LM نحو اليسار ، وهذا التقليص لكمية النقود يسبب ارتفاعاً في معدل الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار ، وينخفض الطلب الكلي وأخيراً تتوقف العملية التضخمية ، وإذا كان أثر سياسة التقليص النقدي كافياً لنقل المنحنى LM_1 من الوضع LM_0 إلى LM_1 فإن التوازن الاقتصادي الكلي يتحقق في مستوى دخل الاستعمال الكامل Y وفي نفس مستوى الأسعار السابق ، ويتحدد معدل الفائدة فقط عند مستوى i_1 الأكثر ارتفاعاً من المستوى الأعلى i_0 ، وبناء على ذلك فإن سياسة تخفيض عرض النقود تؤدي إلى تخفيض محزونات المضاربة ، ولكنها لا تؤثر على محزونات المعاملات وتبعيتها ثابتة دون تغير (قاسم ، ١٩٩٣ : ١٩٦-١٩٧).

- الحالة الثالثة: عدم مرونة الأجور والأسعار: إن ارتفاع عرض النقود تستند على فرضية مرونة الأسعار والدخول في حركتها باتجاه الانخفاض، ولكن الفرضية ليست واقعية في معظم الحالات

؛ فإذا كانت حركة الأسعار والأجور غير مرنة في حركتها نحو الانخفاض فإن نقص الطلب الكلي، الذي ينتج عن سياسة التقليل النقدي وارتفاع معدل الفائدة، لا يكون له أي تأثير على المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أننا بحاجة إلى كمية أكبر من النقود من أجل تأمين نفس الحجم من المعاملات، وإذا لم تتوفر هذا الكمية من النقود، فإن الدخل الحقيقي ينخفض إلى مستوى أقل من مستوى الاستعمال الكامل، أما من الناحية البيانية فإن المنحنى LM ينتقل إلى جهة اليسار بتأثير التقليل النقدي الجاري بواسطة السلطات النقدية، وبتأثير انخفاض القيمة الحقيقية للنقد بسبب ارتفاع الأسعار، إذا كانت السياسة النقدية أكثر تقليصاً للنقود مما هو عليه الوضع في الحالة السابقة، فإن المنحنى LM يستقر في الوضع LM_2 ، إذا يكون معدل الفائدة في مستوى I_2 إذا يكون الدخل الحقيقي Y_2 الذي هو أقل من دخل الاستعمال الكامل Y (كنعان، ٢٠١٢: ٥٩٣)

٢. المؤشرات الحقيقية: والتي تشمل نمو الناتج ومعدلات البطالة وتوازن ميزان المدفوعات سنتناول كل مؤشر وعلاقته بالسياسة النقدية:

أ. السياسة النقدية والنمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي يعبر عن الحالة التي تحدث فيها زيادة في الكمية المتحققة من إنتاج السلع والخدمات، والنمو الاقتصادي الإيجابي يقاس بالزيادة الحاصلة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي المتحقق من السنوات السابقة، ومن الموضوعات المهمة التي لازال الجدل فيها قائماً لحد الآن في التحليل الاقتصادي الكلي هو تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، إذ يرى مؤيدو النظرية النقدية أن السياسة النقدية ذات تأثير وفعالية على النشاط الاقتصادي وفي تحقيق النمو الاقتصادي، إذ تستعمل السياسة النقدية عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني لتحقيق الأهداف في النشاط الاقتصادي، إلا أن فعالية السياسة النقدية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى تطور البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطور القطاع المالي والانفتاح على العالم الخارجي الذي يؤثر على كفاءة رأس المال وعلى النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية تربطهما علاقة قوية؛ لذلك يجب على هذه السياسة أن تعمل بأعلى درجات الكفاءة لإدارة الموارد المالية، حتى لا تعود بتأثير سلبي على عملية النمو الاقتصادي (الهيبي، أيوب، 2012: 17).

و أنَّ تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الزيادة في الدخل القومي بالأسعار الحقيقية أو الثابتة عبر الزمن ولابد أن يرتبط تحقيق معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو السكاني حتى يتسنى لنا القول بأنَّ هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يزيد من مستوى معيشة أفراد المجتمع (حملوي ، 2014 : 55).

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة

(٢٠١٥-٢٠٠٥)

أولاً: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي : يمثل المستوى العام للأسعار مؤشر السياسة النقدية، فيما مثلت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خمسة مؤشرات كالاتي :

١. العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار وعرض النقد : تطورات العلاقة بين عرض النقد و الرقم

القياسي للأسعار وتقسم الدراسة على ثلاث مدد :

أ . المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) ارتفع عرض النقد من (١١٣٩٩١٢٥) مليون دينار في العام (٢٠٠٥) إلى (٣٧٣٠٠٠٣٠) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (٢٣,٧ %) ، كذلك ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (٤٩,٩ %) في عام (٢٠٠٥) إلى (١٢٢,١ %) للعام (٢٠٠٩) وبمعدل نمو مركب (١٧,٨ %) ويعود السبب في ذلك إلى تردي الوضع الأمني وارتفاع أسعار الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وكذلك نتيجة العلاقة الطردية بين عرض النقد و الرقم القياسي للأسعار إذ إنَّ ارتفاع عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار والعكس صحيح .

ب . المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) : ارتفع عرض النقد من (٥١٧٤٣٤٨٩) مليون دينار للعام (٢٠١٠) إلى (٦٩١٠٧٨٤٨) مليون دينار للعام (٢٠١٥) وبمعدل نمو مركب (٤,٨ %) ، في حين ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (١٢٥,١ %) في عام (٢٠١٠) إلى (١٤٨,٠ %) للعام (٢٠١٥) وبمعدل نمو مركب قدره (٢,٨ %) والسبب هو الارتفاع في كافة القطاعات السلعية

والخدمية على مستوى النشاط الاقتصادي في العراق والعلاقة الطردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

ت . المدة الإجمالية للدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) : بلغ عرض النقد (١١٣٩٩١٢٥) مليون دينار للعام (٢٠٠٥) وارتفع في العام (٢٠١٥) إلى (٦٩١٠٧٨٤٨) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب (١٦,٤ %) ، كذلك ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (٤٩,٩ %) في العام (٢٠٠٥) إلى (١٤٨,٠ %) في العام (٢٠١٥) وبمعدل نمو مركب (٩,٨) % . و يلاحظ ارتفاع عرض النقد في العام (٢٠١٥) مقارنةً بعام (٢٠٠٥) و انخفض عرض النقد في عام (٢٠١٥) مقارنةً بالعام (٢٠١٤)، والسبب في ذلك يعود لتراجع فعاليات معظم الأنشطة الاقتصادية و الركود في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة الأحداث الأخيرة التي مرَّ بها البلد وكذلك انخفاض أسعار النفط عالمياً ، ويتضح مما تقدم أنَّ هناك علاقة طردية بين عرض النقد و الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ إنَّه كلما زاد العرض فإنَّ ذلك النقد يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، ينظر الجدول (٨). الجدول (٨) العلاقة بين عرض النقد والرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥)

السنة	عرض النقد MS1 مليون دينار عراقي	معدل النمو المركب %	الرقم القياسي للأسعار % مليون دينار عراقي	معدل النمو المركب %
2005	11399125	٢٣,٧	٤٩,٩	16.4
2006	15460060		٧٦,٤	
2007	21721167		١٠٠	
2008	28189934		١٠٢,٧	
2009	37300030		١٢٢,١	
2010	51743489	٤,٨	١٢٥,١	
2011	62473929		١٣٢,١	
2012	63735871		١٤٠,١	
2013	69605102		١٤٢,٧	
2014	72087458		١٤٥,٩	
2015	69107848		١٤٨,٠	

المصدر :من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

*وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية (٢٠١٥-٢٠٠٥).

تم احتساب معدل النمو المركب بالاعتماد (١٠٠×المدة ÷ $\ln \frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الأساس}}$).

٢. العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي: وتم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث

مدد

أ. المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) : بلغ المستوى العام للأسعار (٤٩,٩ %) في عام (٢٠٠٥) وارتفع في عام (٢٠٠٩) إلى (١٢٢,١ %) وبمعدل نمو مركب قدره (١٧,٨ %) ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (103551403.4) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وازداد في عام (٢٠٠٩) إلى (124702847.9) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (٣,٧ %) .

ب. المدة (٢٠١٥ - ٢٠١٥) : بلغ المستوى العام للأسعار (١٢٥,١ %) في عام (٢٠١٥) وارتفع في عام (٢٠١٥) إلى (١٤٨,٠ %) وبمعدل نمو مركب قدره (٢,٨ %) ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (132687028.6) مليون دينار في عام (٢٠١٥) وازداد في عام (٢٠١٥) إلى (١٨٣٢٣٢٩٣٠,٧) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (٥,٣ %) .

ت. المدة الإجمالية من (٢٠٠٥-٢٠١٥): بلغ المستوى العام للأسعار (٤٩,٩ %) في عام (٢٠٠٥) وارتفع في عام (٢٠١٥) إلى (١٤٨,٠ %) وبمعدل نمو مركب قدره (٩,٨ %) ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (103551403.4) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وازداد في عام (٢٠١٥) إلى (١٨٣٢٣٢٩٣٠,٧) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (٥,١ %) . نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي حسب التقرير الصادر من البنك المركزي خلال المدة الإجمالية (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) استمر الناتج المحلي بالارتفاع بنسبة طفيفة في عام (٢٠١٤) بسبب العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد وأزمة النازحين وانخفاض أسعار النفط عالمياً، إما فيما يخص المستوى العام للأسعار خلال المدة الإجمالية تعد مقبولة ضمن إطار يمكن السيطرة عليه والسبب الذي يجعل هذه المستويات من الأسعار مقبولة الانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ونجح البنك المركزي العراقي في احتواء التضخم من خلال عدة إجراءات منها استقلالية البنك المركزي العراقي وتمسكه بعدم تمويل عجز الموازنة من خلال سياسة النقد الرخيص واستمرار البنك المركزي في نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية التي ساهمت في احتواء الكبير للتضخم ، وأن العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة طردية . انظر جدول (٩)

الجدول (٩) العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)/مليون دينار

السنة	الرقم القياسي لأسعار % مليون دينار عراقي	معدل النمو المركب %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة/مليون دينار	معدل النمو المركب %
2005	٤٩,٩	١٧,٨	103551403.4	٩,٨
2006	٧٦,٤		109389941.3	
2007	١٠٠		111455813.4	
2008	١٠٢,٧		120626517.1	
2009	١٢٢,١		124702847.9	
2010	١٢٥,١	٢,٨	132687028.6	
2011	١٣٢,١		142700217.0	
2012	١٤٠,١		162587533.1	
2013	١٤٢,٧		174990175.0	
2014	١٤٥,٩		175335399.6	
2015	١٤٨,٠		٨٣٢٣٢٩٣٠,٧١	

المصدر :من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

*وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية (٢٠٠٥-٢٠١٥).

تم احتساب معدل النمو المركب المدة (١٠٠×المدة ÷ سنة المقارنة) (ln).
سنة الأساس

المبحث الثالث

قياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة

(٢٠٠٥-٢٠١٥)

أولاً : وصف متغيرات البحث : يهدف لقياس المبحث عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر فيها متغير تابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وهي كالتالي :

١. (المتغير التابع) : الأرقام القياسية (Y) : يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية مع عرض النقد لأنه كلما ازداد عرض النقد سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد (زيادة عدد

الوحدات النقدية المستخدمة لشراء السلعة نفسها) أي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ويقاس الرقم القياسي للأسعار بالوحدات ويمثل التغير فيه معدل التضخم.

2. المتغير المستقل عرض النقد (X1) : يشير إلى صافي العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية في النموذج كونه جزءاً من عرض النقد (MS1) ، وهو بالمليون دينار عراقي.

٣. الناتج المحلي الإجمالي (X2) : ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ، ويعد مقياساً تجميعاً للإنتاج ، الذي تم خلال فترة زمنية محددة ، ويقاس هذا المتغير بالمليون دينار عراقي وبأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧.

٤. سعر الفائدة (X3) : كلفة الاحتفاظ بالنقود، ويرتبط بعلاقة عكسية ومباشرة مع عرض النقد إذ كلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة وهو نسبة مئوية .

٤. سعر الصرف الاسمي (X4) : يقيس العلاقة بين العملة المحلية للبلد والعملات الأجنبية، وأن الزيادة في عرض النقد تعني تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الأجنبية سيصبح أكبر، ويقاس بالدينار العراقي .

ثانياً : متغيرات البحث: تتكون متغيرات البحث من سلسلة زمنية وكالاتي :

الجدول (١) متغيرات البحث

السنة	Y *	X1**	X2*	X3**	X4*
	الأرقام القياسية	عرض النقد	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الفائدة	سعر الصرف
2005	٤٩,٩	11399125	103551403.4	7	1469
2006	٧٦,٤	15460060	109389941.3	10.416	1467
2007	١٠٠	21721167	111455813.4	20	1255
2008	١٠٢,٧	28189934	120626517.1	16.75	1193
2009	١٢٢,١	37300030	124702847.9	8.833	1170
2010	١٢٥,١	51743489	132687028.6	6.25	1170
2011	١٣٢,١	62473929	142700217	6	1170
2012	١٤٠,١	63735871	162587533.1	6	1166
2013	١٤٢,٧	73830964	174990175	6	1166
2014	١٤٥,٩	72087458	175335399.6	6	1166
2015	١٤٨,٠	69107848	183232930.7	6	1167

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى :

* وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية ، النشرة السنوية (٢٠٠٥-٢٠١٥).

** البنك المركزي العراقي المديرية العامة للأبحاث والإحصاء ، النشرة السنوية (٢٠٠٥-٢٠١٥).

ثالثاً :الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون : يستعمل لاختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات الكمية وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي :

- ١.الإشارة موجبة بين عرض النقد والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت $(0,938^{**})$ ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .
- ٢.الإشارة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، و أنَّ قوة الارتباط شكلت $(0,888^{**})$ ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .
- ٣.الإشارة سالبة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت $(-0,399)$ ، وهو ضعيف وغير معنوي.
- ٤.الإشارة سالبة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، و أنَّ قوة الارتباط شكلت $(-0,908)$ ، وهو ارتباط قوي ومعنوي ، ينظر الجدول (2) .

جدول (٢) اختبار معامل الارتباط بيرسون

المتغير التابع	N	Pearson Correlation	Sig
x1 عرض النقد	١١	$0,938^{**}$	0,000
X2 الناتج المحلي الإجمالي	١١	$0,879^{**}$	0,000
X3 سعر الفائدة	١١	$-0,399$	0,225
X4 سعر الصرف	١١	$-0,908^{**}$	0,000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss) ، ** بمستوى معنوية (١%)

١. رابعاً : نتائج التحليل القياسي : قدرت أربع متغيرات لكل متغير تابع وكانت النتائج كالتالي :
أنَّ زيادة عرض النقد بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (46.28) وحدة .
٢. أنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٤٩,٣٠٧) وحدة .

٣. العلاقة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فقد كانت غير معنوية بحسب

النموذج المقدر	المتغير	المعادلة المقدرة	T Sig		F Sig	R ²	اختبار D.W	اختبار PARK
			a	B				
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن	X1	$Y = -692.096 + 46.289 \ln X1$	٠.000	٠.000	٠.000	٠.963	1.627	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن	X2	$Y = -952.453 + 46.307 \ln X2$	٠.009	٠.023	٠.000	٠.967	3.292	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر	X3	$\ln Y = 2.173 - 0.005 X3$	٠.000	٠.249	٠.000	٠.963	3.280	ناجح
النموذج الخطي	X4	$Y = 412.911 - 0.240 X4$	٠.000	٠.000	٠.000	٠.825	1.086	ناجح

اختبار

(t) إذا كانت قيمة (sig) وهي أكبر من (0.05) .

٤. أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في

انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٠,٢٤٠)

وحدة جدول (٣) نتائج البحث القياسية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

الاستنتاجات:

أولاً : الجانب التحليلي : أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي العلاقات الآتية ،الإشارة موجبة بين المستوى العام للأسعار المستهلك وكلاً من (عرض النقد وكذلك الناتج المحلي الإجمالي) أي إن العلاقة بينهما طردية بينهما ، والإشارة سالبة بين المستوى العام للأسعار المستهلك وكلاً من أسعار الفائدة وأسعار الصرف أي أن العلاقة العكسية بينهما .

ثانياً : الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون :

١. الإشارة موجبة بين عرض النقد والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت $(0,938^{**})$ ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .
٢. الإشارة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، و أنَّ قوة الارتباط شكلت $(0,888^{**})$ ، وهو ارتباط قوي ومعنوي
٣. الإشارة سالبة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت $(-0,399)$ ، وهو ضعيف وغير معنوي.
٤. الإشارة سالبة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، و أنَّ قوة الارتباط شكلت $(-0,908)$ ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

ثالثاً : نتائج التحليل القياسي :

١. أنَّ زيادة عرض النقد بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (46.28) وحدة .
٢. أنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٤٩,٣٠٧) وحدة .

٣. العلاقة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فقد كانت غير معنوية بحسب اختبار

(t) إذا كانت قيمة (sig) وهي أكبر من (0.05) .

٤. أنَّ زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٠,٢٤٠) وحدة .

المقترحات :

١. ضرورة استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل مواز وبأقل المخاطر في الاستقرار النقدي لخدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي.
٢. الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية إلى جانب السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
٣. العمل على تحقيق التوازن بين القطاعين الحقيقي والنقدي من خلال تحقيق التوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي .

٤. تحفيز عملية الاستثمار ولاسيما المستثمرين المحليين في تحفيز استثماراتهم وزيادتها مما يدعم الناتج المحلي الإجمالي .

٥. استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل يحقق الاستقرار النقدي ولتشجيع عناصر الطلب الكلي على السلع و الخدمات .

٦. العمل على تحفيز المصارف الأهلية في التوجه نحو السوق المحلية ودعم السياسة النقدية في توفير وتأمين الائتمان المصرفي الذي تتطلبه عملية استهداف الناتج المحلي الإجمالي والتصدي للبطالة والانكماش وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٧. التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية بشكل أكبر من أجل تحقيق أكبر للاستقرار الاقتصادي.

٨. الاستمرار في مزادات العملة الأجنبية التي استخدمها البنك المركزي ضمن أداة عمليات السوق المفتوحة لسحب السيولة في حالة التضخم وضخ السيولة في حالة الانكماش .

٩. الاستمرار في التصدي للارتفاع العام في مستوى الأسعار والذي يولد التضخم عن طريق الإشارات السعرية للبنك المركزي العراقي .

١٠. العمل بقانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وإعطاء حرية أكبر للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي وعدم اخذ البنك المركزي كآلية (الرافعة المالية) واستخدامها في تمويل عجز الموازنة بل العمل أكثر على فصل البنك المركزي عن الحكومة .

المصادر والمراجع :

أولا . الكتب:

١. بوخاري، لطلو موسى، (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٢. جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، (1999)، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣. الجنابي، أ.د. هيل عجيل جميل، (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، عمان.
٤. داود، د. حسام علي، (2013)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثالثة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان.
٥. سيجل، باري، (1987)، النقود والبنوك من وجهة نظر النقديين، الترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
٦. عبد الله، د. عقيل جاسم، (1999)، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، عمان.

٧. العساف، د. احمد عارف، صافي، د. وليد أحمد، (2013)، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان، الأردن.
٨. فهمي ، د. حسين كامل، (2006)، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد، المعهد الإسلامي للبحوث، المملكة العربية السعودية.
٩. قاسم ، أحمد رفيق، (١٩٩٣) ، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب ، سوريا.
١٠. كنعان، علي، (٢٠١٢)، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ، بيروت.
١١. المغربي، د. إبراهيم متولي حسن، (2011)، دور حوافز الاستثمار في تعجيل عملية النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
١٢. هرموش، د. محمود، درويش، د. هلال، (2008)، اقتصاديات نقدية ، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، لبنان.
١٣. ويلسون، أ. بول سام ، (2006)، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان.
١٤. ألوزني ، د. خالد واصف ، الرفاعي ، د. احمد حسين ، (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، عمان.
- ثانياً. البحوث والمقالات والدوريات:
 ١. الزامل، دعاء محمد، (٢٠١٤) " دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد (1) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
 ٢. إلهيتي ، أيوب، (٢٠١٢) " دور السياسة المالية والنقدية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار.
- ثالثاً. التقارير والنشرات الرسمية الحكومية والمقابلات:
 ١. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي للأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٥).
 ٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٥).
 ٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات السنوية الأولية والنهائية لنتائج المحلي الأجمالي لسنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٧) .
 ٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية ، التقارير الشهرية والسنوية لأسعار المستهلك لقياس التضخم (٢٠٠٥-٢٠١٥).
 ٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لسعر الصرف الاسمي (٢٠٠٥-٢٠١٥).
 ٦. وزارة المالية ، تعليمات رقم واحد ، ٢٠٠٤ .
 ٧. النصيري، شبكة الاقتصاديين العراقيين،
- رابعاً. الرسائل و الاطاريح:
 ١. الجبوري، حمد حسين خلف مشعل ، (٢٠١٠) "الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق تحليل مقارن للمدة 2000-2008، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.
 ٢. حملاوي، أيمن، (٢٠١٤) " دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

٣. سلمى ، دوحة،(٢٠١٥)" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

٤. ألشمري، باسم خميس عبيد،(٢٠٠٨)" فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2005)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥. ألشمري، د.مايخ شبيب،(٢٠٠٢)" تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٦. فرح، سكتة جهيه،(٢٠٠٨)" فاعلية الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2006)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٧. قسيميوري، كفيه،(٢٠١٦)" التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة (2008-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير- بسكرة ،الجزائر.
خامساً، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت):

١. البنك الدولي ، مؤشر عرض النقد بالمعنى الضيق ، <http://data.albankaldawli.org> .

٢. البنك الدولي ، مؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع ، <http://data.albankaldawli.org> .

٣. البنك المركزي العراقي ، بيانات مختلفة <http://Central Bank of Iraq>

٤. وزارة التخطيط، موقع الجهاز المركزي للإحصاء، <http://www.cosit.gov.iq/ar>.

٥. المجلة الأكاديمية العراقية ، Iraq Academic Scientific .
سادساً. المصادر الأجنبية:

1.Bali hamaid، (1993)،inflation et mal-development en Algeria،OPU..

2.wrights man،(1983)،An introduction to monetary theory and policy ،the press free.

٣. R.dornbusch،F.Fisher ، (1998) ، Macro economics ، SeventhEd، MCGraw - Hill Inc.